

المعاملات في الإسلام

للأستاذ محمد بهجة البيطار

—

طلعت في الرسالة الفراء سؤال الأستاذ الطنطاوي الذي وجهه إلى (المؤرخين) من علماء المسلمين، ودعاهم فيه إلى النظر في مطالب هذا الزمن المنوعة، ومشاكل المسلمين الكثيرة التي أوقعتهم في بحران من الاضطراب عظيم، وسلكت بهم في سبيل النجاة منه طرائق قديدا. وقد بنى سؤاله على أصلين ثابتين، (أولهما) أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، (وثانيهما) أنه يجمل من التمسكين به أرق مجموعة بشرية في العلم والقوة والمال والحضارة، (قال): فكيف يتفق مع هذين الأصلين وجود أحكام في الفقه لا تصلح لهذا الزمن، وأحكام تجعل المسلمين دون الأمم الأخرى في مرافق الحياة؟ وضرب لذلك الأمثال من كتب الفقهاء المتأخرين، وبما وضموه من شروط وقيود، لبعض البيوع والمقود، بتعذر تطبيقها على كثير من المعاملات في هذا العصر، وعلى ما جرى عليه عرف الناس في التجارات الواسعة؛ وأبدى إعجابهم بالفقهاء المتقدمين الذين درسوا وقائع أزمانهم، وطبقوا عليها الأحكام، وفرضوا الفروض وبحثوا عن أحكامها (وهذا مما عابه السلف الذين كانوا يفتون بالواقع، ويمسكون عن القول بما لم يقع إلى زمان وقوعه، لتكون الفتاوى مطبقة على الزمان والمكان والأحوال والأشخاص) ونسب على بعض المتفهمة المتأخرين جرمهم على الفقه الموضوع للقرن التاسع والعاشر، وأثنى على الأستاذ المحدث المحقق الشيخ أحمد شاكر فيما كتبه في مسائل الطلاق، وقال: فتي يعمد العلماء إلى الكتابة

أقول: لا شك أن واجب العلماء هو مواجهة الحقائق التي ظهرت في هذا العصر وبيان الحكم في استعمال جميع ما استحدثت من المخترعات إلى اليوم، على قاعدة جلب المصالح للأمة ودفع المفاسد عنها، أي أن تكون فتاوى العلماء الواقفين على أسرار التشريع، وكنه الزمن، وحاجة الأمة - هادية إلى حفظ وحدتها وتنمية ثروتها، وحماية حوزتها، ودفع عوادي الشر عنها، مع إثبات أن ذلك هو الذي يقتضيه هدى الإسلام، وترشد إليه آيات القرآن، وأن المسلمين هم أولى بالمسابقة والسبق في هذا المضمار، فاستنارة دقات الأرض مثلاً، واستخراج كنوزها

ومعادنها، وعلم الزراعة، وفن الري، وإقامة الجسور والمبار، وتشديد الدور والقصور، وإنشاء السكك الحديدية، والحصون والقلاع، هو عين ما يذكره الفقهاء في أبواب الركاك والمعادن وإحياء الموات، ومطابق لنصوص الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، وصنع المصنعات والديبات، والمناطيد والطيارات، والمدركات والنواصات، والكهرباء وسائر ما ظهر في الوجود من المخترعات والمكتشفات انبثتة هو مما أرشد إليه الإسلام، ودل عليه مثل قوله تعالى: « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » فرده رد لنصوص القرآن ونمطيل لأحكامه. وهذا هو الفقه المام في الإسلام، وفقه الفروع والأحكام منبثق عنه أو هو جزء منه. فالفقه بإطلاقه سداد في العلم، ودقة في الفهم، وإصابة في الحكم. وهو الذي دعا به الرسول (ص) لابن عمه عبد الله بن عباس بقوله: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل، فكان فقيه الأمة وترجمان القرآن

وهذه الطريقة في فهم الدين والفقه فيه هي التي جرى عليها في هذا العصر لإمامه السيد محمد رشيد رضا (نعمه المولى برضوانه) فقد أخذ منذ نحو نصف قرن يحل في مناره وتفسيره عقد المشكلات الدينية الدنيوية، ويبين لأئمة وجه الحق فيها، وطريق الخلاص منها، مستهدياً بهدى السنة والتزليل، وما خير هاد ودليل، مسترشداً بسنن الوجود التي لا تبدل فيها ولا تحوّل، وكانت فتاويه تبعث في أدق المسائل الإسلامية، وتجل أعقد المشاكل الاجتماعية حلاً يبيى بحاجة العصر، ويمتشي مع قواعد النصوص الشاملة، والمصلحة العامة الراجحة. وقد تكلم من بعض المسائل الفقهية التي عرض لها الأستاذ الطنطاوي في مقاله كسجدة التلاوة عند سماع القارئ في المذبح، وكالصارف المالية وسالاتها، وأفاض القول في تحريم ما حرم الله من الربا، وتوعد عليه بأشد الوعيد، يبين وجه تحريمه، وعقد فصلاً مستقلاً في حكمه وانطباقه على مصلحة البشر، وموافقته لرحمة الله بعباده، بما لم تره لغيره من المفسرين. وقد ختم هذا الفصل بقوله: « من تدبر ما قاله الإمامان (أي النزالي والشيخ محمد عبده) علم أن تحريم الربا هو عين الحكمة والرحمة، الموافق لمصلحة البشر، التطبيق على قواعد الفلسفة، وأن إباحته مفسدة من أكبر المفاسد للأخلاق وشئون الاجتماع، زادت في أطلاع الناس وجعلتهم ماديين لا هم لهم إلا الاستكثار من المال،

الاقتصادى ، وأقامت هذه الشركة لها بيت مال كبير أنشأه
الزارع والمصانع والتاجر ، وآوى إليه ألوف العمال ، وبجأهم من
شُرور البطالة ومفاسدها ، وزاحم الشركات الأجنبية في البر
والبحر والجو ، فأشمر مصر بمزة الاستقلال الاقتصادى الذى
لا يتم الاستقلال السياسى بدونهُ ، فهذا التماون الاقتصادى الذى
نهض بعصر هو نموذج من مدينة الإسلام الأولى التى قامت على
أساس استثمار الموارد الطبيعية ، وتنمية الثروة العامة ، لا على
نصب شبك المعاملات الربوية لسلب نقود الأمة وإفقارها ،
ثم الاستيلاء على مواردها وممالكها ، بحجة المحافظة على المصالح
والأموال ، كما فعل الأجنبي بملكنا وحكوماتنا . فنحن معشر
المسلمين لو كنا متمسكين بقرآنا الذى حرم الربا المفضى إلى إضاعة
الثروة والملك ، وأعدنا رجالاً لاستخراج كنوز أرضنا ، وتعمير
بلادنا ، وتميز شأننا ، لكننا بقينا مستقلين بأنفسنا ، أحراراً
في ملكنا ، فكيف يكون الربا الذى كان السبب في استعبادنا وسيلة
لإنقاذنا وإسعادنا ؟

وقول الأستاذ الطنطاوى : بقى أن البنك لا يستعمل المال
في التجارة ، ولكن يستثمره بطريق الربا أيضاً ، وهى التى لاوجه
لها عندى . أقول قد أوضح هو أيضاً الفرق في مقاله أو سؤاله
بين الربا الرهق (على طريق الفائدة المركبة) أى الربا الجاهلى ،
وبين معاملات المصارف ، فقال عن الأول على طريق الاستفهام
التقريرى : وأنه حرم لما ينشأ عن خراب للبيوت ، وتنازع
بين الناس ، وتسرب البفضاء إلى النفوس ؟ وقال عن الثانى :
فأنت حين تعامل المصرف لا تستغل حاجته ، ولا ترهقه بالفائدة
بل هو الذى يعرضها عليك ، فهو أشبه بشركة المضاربة (قلت) :
وهذا يعود إلى الفرق بين ربا النسبة الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية
مثل أن يُنسىء الدائن (أى يؤخر) دَينَهُ ويزبده الدين في المال ،
وكذا أنساء أى أخر الدين في المدة زاد في المال ، حتى تصير المائة
عنده ألافاً مؤلفة ؛ وربا الفضل الذى كان يحرمه وسيلة لا تصدأ
ودل عليه حديث أبى سعيد الخدرى (رض) عن النبي (ص) :
لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فأتى أخاف عليكم الرِّبَاءُ (أى الربا) . فربا
النسيئة الجاهلى محرم لذاته ، وفي الصحيحين : إنما الربا في النسيئة .
وفي رواية : لا ربا إلا في النسيئة . وربا الفضل محرم لسد القريمة
أى لكيلا يكون وسيلة إلى ربا النسبة ، وما حرم لذاته لا يباح
إلا للضرورة كليلية والدم والحلم الخنزير ، وما حرم سداً للذريمة

وكادت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم ، وتجعل بقية الناس
عالة عليهم . فإذا كان المفتونون من المسلمين بهذه المدينة ينكرون
من دينهم محريم الربا بغير فهم ولا عقل ، فسيجىء يوم يقر فيه
المفتونون بأن ما جاء به الإسلام هو النظام الذى لا تتم سعادة
البشر في دنياهم فضلاً عن آخرتهم إلا به ، يوم ينفوز الاشتراكيون
في الممالك الأوربية ، ويهدمون أكثر دعائم هذه الأثرة المادية ،
ويرغمون أنوف المحتكرين للأموال ، ويلزمونهم برعاية حقوق
المساكين والعمال (١١٣ : ٣)

إن عرض السيد الإمام (كما صرح به في مواضع من تنسيده)
أن البلاد التى أحلت قوانينها الربا قد عفت فيها رسوم الدين ،
وقل فيها التعاطف والتراحم ، وحلت القسوة محل الرحمة ، حتى
أن الفقير فيها ليموت ولا يجد من يجود عليه بما يسد رمقه ،
فميت من جراء ذلك بمصائب أعظمها ما يسمونه المسألة الاجتماعية ،
وهى مسألة تآلب النسله والعمال على أصحاب الأموال ، واعتصابهم
المرّة بعد المرّة لترك العمل ، وتمطيل العامل والمصانع لأن أصحابها
لا يقدرون عملهم قدره ، بل يعطونهم أقل مما يستحقون ،
وهم يتوقفون من عاقبة ذلك انقلاباً كبيراً في العالم ، ولا علاج
لهذا الداء إلا رجوع الناس لما دعاهم إليه الدين . ولكن من
الناس من يظن اليوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدينة لا تقوم
بدونه . (قال) ، وهذا باطل في نفسه ، إذ لو فرضنا أن تركت جميع
الأمم أكل الربا فصار الواجدون فيها يقرضون المادعين قرصاً
حسناً ، ويتصدقون على البائسين والموزين ويكتفون بالكسب
من موارده الطبيعية ، كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات
ومنها المضاربة لما زادت مدنيتهم إلا ارتقاء بيناتها على أساس
الفضيلة والرحمة والتماون الذى يجيب الفنى إلى الفقير ، ولا وجد
فيها الاشتراكيون الفالون ، والفرديون المتناولون

وقد قامت للعرب مدينة إسلامية لم يكن الربا من أركانها ،
فكانت خير مدينة في زمنها ؛ فاشرعه الإسلام من منع الربا
هو عبارة عن الجمع بين المدينة والفضيلة ، وهو أفضل هداية
للشرف في حياتهم الدنيا

الشركة الاقتصادية الكبرى

قامت في مصر أكبر شركة زراعية صناعية تجارية أسست
بأموال المصريين ، وأثبتت فوائد الشركات المالية والتماون

في مباحث الربا والأحكام المالية التي اشتدت الحاجة إليها في هذا العصر، وفي الأصول والقواعد العامة للحلال والحرام، وقد رأى أن جمهور المسلمين في حرج شديد من هذه المعاملات المالية المصرية، وكلهم يبتغون لو يجدون لهم مخرجاً منه مع المحافظة على دينهم فنى على الذين توسعوا باجتهادهم في أحكام المعاملات المالية حتى أدخلوا في معنى الربا كثيراً من صور البيوع والقروض والشركات التي لا تدخل في ربا القرآن الأصلي (النسيئة)، ولا في ربا الحديث الاحتياطي من باب ولا منفذ إلا بالتأويلات المستنبطة من التعاريف والأقيسة والضوابط المذهبية الاجتهادية كما قال . وليت هذا الكتاب تم وأخرج للناس قبل وفاته ليرى الناس سبل النجاة من هذا التخبط والاضطراب

ولقد علمنا الآن من هذه الأقوال اليسيرة التي أترناها عنه أن غرضه الأول أن يجتنب المسلمون الربا الذي حرمه الله ورسوله، وأن تجرى بيوع المسلمين وقروضهم وشركاتهم على نحو ما سارت عليه في خير عصور هذه الأمة وأهداها، مع وضع حدود وضوابط للاضطرار وللحاجة إلى المحظور في القواعد المستنبطة من الأدلة كقاعدة اليسر ورفع الحرج والسر، وككون الضرورات تبيح المحظورات، وكون المحظور لسد الثريمة يباح للحاجة إليه، ولرجحان الصلحة على المفسدة، ولم يقدر هو ضرورة الأفراد ولا حاجتهم، بل وكل أهل البصيرة منهم إلى معرفتهم بأنفسهم (قال): وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها فهو الذي فيه التنازع . وعندى أنه ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يرد هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة، أي أصحاب الرأي والشأن فيها والعلم بمصالحها عملاً بقوله تعالى في مثله من الأمور العامة (٤ : ٨٣) ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) ، (قال): فالرأي عندي أن يجتمع أولو الأمر من مسلمي هذه البلاد (بلاد مصر) وهم كبار الصلاء المدرسين والقضاة ورجال الشورى والمهندسون والأطباء وكبار المزارعين والتجار ويتشاوروا بينهم في المسألة ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة أو ألجأت إليه حاجة الأمة. فقوله: وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها وقوله: عندي أنه ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة، هو في معنى قول الأخ الطنطاوى: وهي التي لا رجة لها عندي، فما هو قول علمائنا الأعلام؟

أبيح للحاجة والمصلحة الرجعة، وبنى على ذلك الإمام ابن القيم في أعلام الموقعين جواز بيع الحلية من الذهب والفضة بنقود منهما تزيد على وزنها في مقابلة ما فيها من الصنعة . واستدل على هذا الجواز بأدلة منقولة ومعقولة أيضاً، واستشهد على جواز ربا الف ذبل للمصلحة الرجعة بإباحة النبي (ص) بيع الرابا، وهو من بيع التماثلين في الجنس مع عدم القبض والمساواة . فالرابا جمع عربية كقضية وقضايا، وهي بيع ما عني النخل من الرطب بما يجرحس ويقدر به من التمر الحاجة من يملكه إلى أكل الرطب، فيشتره به . فالتمر يدفع صرة واحدة، والرطب يجنى بالتدرج، وقد رخص النبي في بيعها . وذكر ابن القيم من نظائره أيضاً إباحة نظر الخاطب والشاهد والطبيب والمامل إلى المرأة الأجنبية وإباحة لبس الحرير للرجال لمنع الحكمة أو القمل، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك كله . (قال رحمه الله): وأين مفسدة بيع الحلية بجنسها ومقابلة الصناعة بحظها من الثمن، من مفسدة الحيل الربوية، التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بلية . وإذا حصص الحق فليقل المتمصب الجاهل ما شاء، وبالله التوفيق (٢ : ٢٧٥) وقال أيضاً: فهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع، ولا تم مصلحة الناس إلا به أو بالحيل، والحيل باطلة في الشرع . اهـ

تفسير النار روبات الربا وعمل المصارف

من العجيب التريب أن يهتم السيد صاحب المنار (رحمه الله تعالى) بتحليل ما حرم الله من الربا، وما أترناه عنه من مفسد الربا ومضاره، هو قليل من كثير مما كتبه في تفسيره ومناره، وآخره ما جاء في المجلد الرابع والثلاثين من المنار وهو ختامها، فقد سئل عن أخذ الربا من البنوك لإنفاقه على الفقراء، فقال: من المعلوم من الدين بالضرورة أن الربا القطعي لا يجوز أخذه للتصدق به ولا لغيره، لأن التقرب إلى الله لا يكون بما حرمه الله، فإن هذا تناقض بديهي البطلان، ولكن لاستغلال المال في الشركات المالية من المصارف وغيرها أعمالاً ليست من الحرام القطعي قد ينهاها من قبل، وسيكون كتابنا الذي وعدنا بإكمله خير مفصل لها إن شاء الله تعالى . وقد نقل عن ابن جرير ما قاله أئمة التفسير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الفرق بين هذا الربا الجاهلي المحرم لذاته، وربا الفضل المحرم لغيره، وتقدم بيان ذلك . أما الكتاب الذي وعدنا بإكمله ونشره (رحمه الله) فهو

سكت عنها فإنه لا يجوز القول بتحريمها فإنه سكت عنها رحمةً منه من غير نسيان وإهمال. وقد صرحت النصوص بأنها على الإباحة فيما عدا ما حرمه؛ وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود والمعهود كلها، فقال تعالى: «وأوفوا بالعهد» وقال: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود» وقال: «والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون» وقال تعالى: «والوفون بهمدهم إذا عاهدوا» (٢: ٣٤ من أعلام الموقعين) وقال الإمام نجم الدين الطوفي التوفي سنة (٧١٦) في بحث المصالح: «وإنما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها، دون المبادات وشبهها، لأن المبادات حق للشارع خاص به، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفاً وزماناً ومكاناً إلا من جهة، بخلاف حقوق السالكين فإن أحكامها سياسية شرعية وضمت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة، وعلى تحصيلها المولى باختصار، وتعام البحث في رسالة يسر الإسلام، وأصول التشريع العام للسيد الإمام محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى

إنشاء مجلة لمواظمة الشرعية (العصرية)

إن من أفضل ما يقوم به المفكرون من رجال الإسلام العناية بوضع مجلة الأحكام، تسير على نهج (مجلة الأحكام المدلية) التي وضعت في عهد الدولة العثمانية، عام (١٢٩٧) على ألا تكون متقدمة مثلاً بمذهب واحد، تبحث في المسائل الشرعية المصرية، وتضع لها ما يناسبها من الأحكام؛ وإنما يضطلع بهذا العبء، ويقوم على تحرير مثل هذه المجلة. لجنة مؤلفة من أكبر علماء هذا العصر، ممن تضلعوا من مورد الكتاب والسنة، وعرفوا مذاهب الأئمة، ووقفوا على كنه الزمن ونواميس العمران، ودرسوا بواين الدول وحقوق الأمم، ومارسوا الشؤون القضائية والإدارية. ألا وإن عملهم هذا سيكون له فوائد عظيمة جداً، منها أنه يتبين به أن الإسلام دين السهاحة والتيسير، توافق أحكامه مصالح البشر في كل زمان ومكان، ولا يخفى أن من قواعد المأخوذة من نصوصه الكثيرة اليسر، ودفع الحرج وإزالة، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، وأن الضرورات تبيح المحظورات، فاستنباط الأحكام التي يدعو إليها الزمان من مأخذها وأدلتها يكون مبنياً على أساس حفظ مصالح الأمة ودرء المفسد عنها، وقد تكرر هذا المعنى. (ومنها) أن اعتماد ما كان أقرب دليلاً وأكثر ملاءمة لحاجة مصر وطبيعة الأمة، من مذاهب الأئمة،

فهذا علم الأعلام لم يجزم بشيء، بل صرح بأن أولى الأمر من المسلمين - وهم أسنان الأمة الذين ذكرهم مجتمعين - هم الذين يقدرون ضرورتها. فأين قول المفتاين بأنه أباح الربا هو وشيخه الشيخ محمد عبده؟ وإنما تكلم عن مسلمي مصر لأن البحث فيهم. ولو كان الكلام عن ضرورة الإسلام لصرح بوجوب اجتماع أو إجماع أولى الأمر من المسلمين في أنظار الأرض على تحديد ضرورة الأمة. إذاً فرد الأمر إلى (المفكرين) من علماء المسلمين - كما قال الأستاذ الطنطاوي ليبحثوا في وسائل هذا الأمر ومقاصده ويتنوا المعاملات المسالية على أسس الإسلام السالفة لكل زمان ومكان، والتي يستبين منها للموافق والمخالف أن قواعد الاقتصاد في الإسلام هي أبر بيني الإنسان، وأحق بتثبيت دعائم الحضارة والممران

البيوع والمعاملات

أما ما وضعه بعض الفقهاء من شروط وقيد لبعض البيوع والمعقود، مما ليس فيه نص صريح، ولا قياس صحيح، فالناس غير ملزمين به، إذ أن لكل زمن عرفه وأهله ومصالحه، وإنما نهى الرسول (ص) عن أنواع من المعاقبات والبيوع كانت في الجاهلية لما فيها من غبن وغش وخرم وضرر، وأمثلتها معروفة في كتب السنة. والمعاملات تفرق عن المبادات في كون الأصل فيها الإباحة والصحة، حتى يقوم الدليل على التحريم والبطالان. وأما المبادات فلا تكون صحيحة ما لم تكن قائمة على أمر الله، وعلى الوجه الذي شرعه وارتضاه. وفي الأعلام للإمام ابن القيم مباحث ضافية في ذلك أكتفي منها بقوله (رحمه الله):

(الخطأ الرابع) اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان حتى يقوم دليل على الصحة، فإذا لم يتم عندهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانها، فأفسدوا بذلك كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل، وجمهور الفقهاء على خلافه، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه، وهذا القول هو الصحيح، فإن الحكم ببطلانها حكم بالتحريم والتأنيب، ومعلوم أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله، ولا تأنيب إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله، كما أن لا واجب إلا ما أوجبه الله، ولا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما نرى. (إلى أن قال): فكل شرط وعقد ومعاملة

ابن حوقل

للأستاذ ميخائيل عواد



يجد التوغّل في تاريخ العرب حركةً علميةً واسعة النطاق ، امتدت أحقاباً من الزمن ، وهي كلها جديرة بالمعناية والدرس ، وحرية بأن تتناولها الأقلام في وقتنا لتجولو مختلف صفحاتها التي كانت إحداهما السياحة في البلدان والضرب في مختلف الأصقاع لقد آمن بعض العرب هذا النوع من الحياة ، فكان منهم من نسميه بالتاجر الرحالة ... بل إن فريقاً آخر منهم اتخذها علماً ، يملو به ويكتب فيه ، وينشر لوائه شرقاً وغرباً ... ذلك هو الجغرافي المخطط للبلدان . وليس بين الفريقين من مدى واسع ، فإن كليهما يستكشف مجاهل الأمكنة والبقاع ، ويتولّى البحث في أحوال الأمم التي يتردد إلى مواطنها ، فيدرس طباعها ويعترف خواصها ويتصل بأسباب ثروتها ، فيصف تربتها وغللاتها وطرقها ، إلى ما هنالك من مرافق عامة وخاصة .

هذه كلمة نهمّد بها لكلامنا على الرحالة العربي الشهير : « ابن حوقل » الذي ذاع صيته في القرن الرابع للهجرة ، والذي بالرغم من ذلك لم يخلُ مجال البحث عنه من مصاعب وغموض ، نظراً إلى أن ما بين أيدينا اليوم من المصادر القديمة لم يورد بشأن منشأه وحياته ووفاته إلا النزر اليسير .

هيام

أبو القاسم محمد بن علي الموصلي ، ولد ببغداد^(١) ، ونشأ بها على اتفاق أغلب المؤرخين ، وذلك في أواسط القرن الرابع للهجرة ، وأقبل على التجول في البلاد الإسلامية ، متعاطياً التجارة ، لمكانتها الخاصة في الكسب ، ولما تقتضيه من التنقل والتجول ، وهي الناحية التي شغف بها فتدكّته . وصادف عند ابتدائه في تجواله عام ٣٣١ هـ (٩٤٣ م) ، أن انقطع السعوي الرحالة الشهير عن

(١) اختلف المؤرخون في تعيين محل ولادته ، فمنهم من قال إنه ببغداد

وآخر الوصل ، وثالث نصيبين .

يتبين به سمة الفقه الإسلامي ، وأن اختلاف علمائنا رحمة والاخذ من متنوع مذاهبهم نعمة

(ومنها) ردّ المزاعم القائلة بأن الإسلام لا يلتقي مع حاجة البشر ، ولا يبحث فيما يتجدّد من شؤون الزمن . على أن الواقع أن بعض فقهاءنا قد بحثوا في بعض مظاهر في عصرنا من الشؤون ؛ فهذا الفقيه الكبير الأستاذ الشيخ محمد بن حنيفة قد ألف كتاباً أجاز فيه العمل بخبر البرق (التلغراف) سماه (إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة) ومثله الأستاذ الشهير الشيخ جمال الدين القاسمي الذي سبق في كتابه (إرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق) وقد أثبت أستاذنا القاسمي فتاوى لاثني عشر عالماً من أشهر علماء مصر بجواز قبول خبر البرق في إثبات الأهلة وغيرها ، والذبايح والمخائف (الراديو والتلفون) كلاهما لوضع في الدلالة وأوثق من خبر البرق ، لأن التلغراف يستفاد مضمونه من تلك النقرات التي ينقرها العامل فيفهم خبره وترجم المراد منه ، بخلاف الكلام بالراديو والمخائف فهو كلام صحيح صريح ، وإنما يسمع من يلقي إليه الخبر بهما كلام التكلم نفسه لا صدهاء ، وما أظن أحداً ممن أجاز العمل بخبر البرق في البيانات والمعاملات يتردد في جواز العمل بالذبايح والمخائف فيهما لما قدمنا ؛ وهو أقوى من خبر الكتاب الموثوق الذي قبله العلماء ، وأبعد عن التزوير بكثير . وقد كتب النبي (ص) كتبه إلى الآفاق ، وبلغ بها دعوته إلى الملك . وقامت الحجّة عليهم وكذلك فعل الخلفاء الراشدون ، والملوك المادلون ، فقد أرسلوا كتبهم ، وقلدوا القضاة والنواب والأمراء عنهم بالكتابة . وعلى ذلك جرت سنة التابعين وأئمة الشرع وفقهاء الأمة ، وما أجدر العلماء الآن بإذاعة القرآن والدعوة الإسلامية بالراديو - كما يفعل الإمام المراغي شيخ الجامع الأزهر - لتم الكرة الأرضية ، وتقوم حجة الله على العالمين

فإلى إنشاء هذه المجلة الكبرى الشاملة لكل ما حدث إلى الآن من الوسائل التي تعامل بها العالم أجمع في كافة أنحاء المعمور ، وإلى تفصيل ما نشأ عن هذه الوسائل من مسائل وأحكام فقهية ، ندعو أعلام الأمة ، وفقهاء العصر ، وبالله التوفيق .